



95028 - هل تصوم نافلة مع منع زوجها الناشر لها ؟

السؤال

أنا أحاول التقرب من الله بكل الوسائل ، الصلاة فريضة ، ونواقل ، وقياما للثالث الأخير من الليل ، والصوم كل اثنين وخميس ، وغيرها ، إلا أنني علمت أن المرأة يجب أن لا تصوم غير رمضان إلا بإذن من الزوج ، وأنا لا أفعل ذلك لأسباب : أولها : أن زوجي تطبق عليه كل ما ورد في جواب السؤال رقم (1859) ، كما أنه لا يعاشرني ، لا وأنا صائمة ، ولا مفطرة ، يرفض أن أشاركه الفراش ، بحجة أنني أفلق راحته عندما أستيقظ في الفجر ، مما جعلني أنام في غرفة أخرى ، حتى لا أفوّت أجر الفجر وقيام الليل ، وعندما آخذ الإذن منه يرفض أن أصوم فقط من أجل الرفض ، مما جعلني أقول له غدا سأصوم فقط من باب العلم فقط ، ولا أطلب الإذن ، فهل كل صيامي باطل – مع العلم أنني أكثر من سنتين وأنا على هذا الحال ؟

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولاً :

الأصل أنه لا تصوم الزوجة ططوعاً وزوجها حاضر إلا بإذنه ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ) . رواه البخاري (5195) ومسلم (1026) .

وهذا إنما شرع لعظم حق الزوج على زوجته ، والأفضل للزوج أن يأذن لزوجته بالصوم ؛ لما فيه من إعانتها على الطاعة ، ويكون هو بذلك مأجوراً ، وإن لم يكن للزوج حاجة بزوجته في النهار : فإنه يكره له منعها من الصيام .

سئل الشيخ عبد الله بن جبرين - حفظه الله - :

هل لي الحق في منع زوجتي من صيام أيام التطوع ك أيام الست من شوال ؟ وهل يلحقني إثم في ذلك ؟ ؟ .

فأجاب :

ورد النهي للمرأة أن تصوم ططوعاً وزوجها حاضر إلا بإذنه ؛ لحاجة الاستمتع ، ولو صامت بدون إذنه : جاز له أن يفطرها إن احتاج إلى الجماع ، فإن لم يكن له بها حاجة : كره له منها إذا كان الصيام لا يضرها ، ولا يعوقها عن تربية ولد ، ولا رضاع ، ونحوه ، سواء في ذلك الست من شوال ، أو غيرها من النواقل .

" فتاوى إسلامية " (2 / 167) .

ولو صامت المرأة بغير إذن زوجها صحيح صومها ، مع حرمة فعلها فقد جاء في " الموسوعة الفقهية " (28 / 99) :

اتفق الفقهاء على أنه ليس للمرأة أن تصوم ططوعاً إلا بإذن زوجها ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : (لا تصم المرأة وبعلها



شاهد ، إلا بإذنه) ؛ ولأنّ حقَّ الزُّوج فرض ، فلا يجوز تركه لنفل .

ولو صامت المرأة بغير إذن زوجها صحّ مع الحرمة عند جمهور الفقهاء ، والكرامة التحرميّة عند الحنفية ، إلا أنّ الشافعية خصّوا الحرمة بما يتكرّر صومه ، أمّا ما لا يتكرّر صومه كمعرفة وعاشرة وستة من شوّال فلها صومها بغير إذنه ، إلا إنّ منعها .

ولا تحتاج المرأة إلى إذن الزوج إذا كان غائباً ، لمفهوم الحديث ولزوال معنى النهي "انتهى".
ثانياً :

وفي حال كون الزوج هاجراً لزوجته ، ومبطلاً لحقوقها في الفراش والعشرة ، ويكون منعه لصومها من أجل التسلط فقط :
فليس له إذن ، وللزوجة أن تصوم ولو لم تستأذن منه ، وموافقته وعدمها سواء

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين في "شرح بلوغ المرام" - مخطوط - :

"لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ، والحكمة ربما أنه يحتاج إلى الاستمتاع بها فيهاب أن يفسد عليها صومها ، وهذا من تمام حقه

وهل ذلك مقيد بما إذا كان الزوج ناشزاً - أي : يضيّع حقوقها - فهل لها الصوم بلا إذنه وهو شاهد ؟ .

نعم ؛ لأن ميزان العدل أنه إذا نشر : فلها أن تنشر ؛ لقوله تعالى (فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ)
البقرة/من الآية 194 "انتهى" .

وننبه الأخـت السائلـة إلى أن زوجـها إنـ كان تارـكاً للصلـاة : فلا يـحل لـها الـبقاء معـه ؛ لأنـه بـتركـه للـصلـاة يـصـيرـ مرـتدـاً ، وـانـظـريـ
جـوابـيـ السـؤـالـينـ : (33007) وـ (4131) .

وـإنـ كانـ مـقـرـفاًـ لـكـبـائـرـ الذـنـوبـ : فـالـأـفـضلـ لـكـ -ـ إـنـ لمـ يـنـفـعـ النـصـحـ وـلـمـ تـسـتـطـيـعـ الصـبرـ -ـ أـنـ تـفـارـقـيهـ ، وـانـظـريـ جـوابـ السـؤـالـ رقمـ (47335)ـ فـفيـهـ الحـكـمـ وـالـنـصـحـ لـلـمـتـزـوجـةـ بـمـنـ يـفـعـلـ المـعـاصـيـ .
وـالـلـهـ أـعـلـمـ